

لقد سعت الدولة الجزائرية جاهدة لإعادة بنائها نظرا للوضع الذي آلت اليه بعد الإستقلال، من خلال العمل على تطوير مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية، ولما كان الإستناد إلى التنمية من أهم عوامل نجاح الدول، عملت الجزائر على وضع مخططات للتنمية على المستوى المركزي، إلا أن الإعتماد عليه لوحده، لم يكن كافيا لخروجها من قوقعتها، نظرا لتراكم الأعمال و الضغط الحاصل في أعلى هرم الدولة، بجانب معاناة عدد كبير من الولايات والبلديات خاصة المنعزلة والنائية من تخلف وفقر شديد.

وبذلك أصبحت الحاجة الماسة لنظام لامركزي، يأخذ بعين الاعتبار كل التراب الوطني لتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الوطن وتنميتها، بإعتبار أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا بالإنطلاق من الأساس و القاعدة، أي من الإدارة المحلية و بالضبط من البلدية، لأنه ومن دون الجماعات المحلية، لا يمكن تحقيق نجاح السياسات الوطنية المسطرة من طرف الحكومة.

الأمر الذي أدى بالسلطات إلى تسطير برامج تنموية، من أجل تجسيد هذه التنمية المحلية على مختلف مستويات الولاية و البلدية، التي إتخذت بدورها كوسيلة مهمة، ساعدت مختلف البلديات على التخلص من ضعفها وقلة مرافقها، أو على الأقل التخفيف من ضعفها، وذلك من خلال سياسات تنموية، والتي تعتبر الوسيلة والألية المنهجية، لترقية شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وذلك من خلال ما تضمنته من مشاريع تمس مختلف هذه المجالات، و قد جاءت القوانين بمنح الجماعات المحلية دورا هاما في تحقيق التنمية، من خلال مشاركتها في المشاريع التنموية، سواء من ناحية اختيارها أو تنفيذها وحتى مراقبتها بعد النظر إلى متطلبات الجماعات المحلية و خصوصياتها وإمكاناتها المتوفرة.

ولا يمكن التخطيط للسياسات و الإستراتيجيات التنموية الوطنية و لا حتى وضع المخططات الوطنية أو الجهوية التي تجسد أهداف التنمية المحلية، دون التركيز أولا و الإهتمام بالمخططات المحلية سواء كانت بلدية أو ولاية عبر كامل التراب الوطني، لأن النظام الجزائري يركز و يقوم أساسا على القاعدة الإقليمية للوصول إلى القمة، و لأن المحل أو بالأحرى الجماعات المحلية هي الأقرب للمواطن بإعتبارها أجهزة و هيئات منتخبة قام بإختيارها المواطن بإرادته.

إن التخطيط عملية واعية، تعتمد على العوامل والجوانب العقلانية والنفعية، ويعتمد على تعبئة وسائل الإنتاج المبرمجة.

فعملية التطور داخل مختلف البلدان السائرة في طريق النمو، لابد من أن تخضع لعمليات وكيفيات منسجمة وفعالة، لبلوغ الهدف المنشود و المتمثل في الخروج من دائرة التخلف والإلتحاق بالمركب الحضاري على مستوى الأصعدة المختلفة.

وتعتبر الجزائر إحدى هذه البلدان، و لقد إنتهجت بعد الإستقلال النظام المركزي سياسيا وإقتصاديا، قائم على أساس التخطيط المركزي، و لكن ما لبث إلا و بدأت عيوب هذا النظام تتراكم فظهرت بوادر السعي لتحقيق التنمية، و التي لا يمكن أن تكون إلا بنظام لامركزي.

ولقد كرس كل من قانون البلدية، وقانون الولاية برامج التنمية المحلية ، فتنبنى المخططات القطاعية للتنمية، والمخططات البلدية للتنمية ، وأبرز من خلال ذلك دور الجماعات المحلية في النهوض بالتنمية المحلية و حتى التنمية الوطنية ، حيث تعتبر في هذا المجال المخططات البلدية للتنمية ، من بين الوسائل الأكثر تجسيدا للامركزية التنموية، فهذه المخططات تؤدي دورا معتبرا في تدعيم الجهود في إطار التنمية المحلية والوطنية .

#### أهداف الدراسة : هذا البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية بشكل عام و موضوع التنمية المحلية بشكل خاص .
- محاولة الإحتكاك بالجانب الميداني التطبيقي و التعرف أكثر على أساليب الإدارة المحلية .
- العمل على جلب إهتمام المسؤولين المحليين من أجل الإعتماد على البحوث الجامعية و ذلك من خلال إبداء الملاحظات و إقتراح بعض التعديلات و الحلول .

- القيام بعملية تشخيص الإمكانيات التنموية في ولاية المسيلة وتقييم نشاط الجماعات المحلية بها .

مبررات إختيار الموضوع : إن إختيار هذا الموضوع البحثي يعود إلى مبررات موضوعية و أخرى ذاتية يمكن إيجازها فيما يلي:

- المبررات الذاتية : الميول الشخصي للإهتمام بالمواضيع ذات الطابع العام و المحلي .
- لقد صارت التنمية المحلية إحدى مواضيع الساعة الهامة حيث أصبحت تحتل حيزا مهما من برامج الحكومة الجزائرية و التي صنفها كإحدى الأولويات في سياستها العامة .
- المبررات الموضوعية :- نقص الدراسات المقدمة حول هذا الموضوع رغم أهميته .
- القفزة النوعية و التطور غير المسبوق الذي تعرفه البلديات و الولايات الوطن في السنوات الأخيرة ، وخاصة الولايات التي كانت تعاني التهميش و الجهوية .

أهمية الدراسة : يستمد البحث أهميته كون أن السياسة المحلية تهدف إلى تكريس و تجسيد العمل اللامركزي على المستوى التنموي، من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة ،و التي تنطلق من القاعدة و تأخذ بعين الإعتبار متطلبات وإمكانيات كل منطقة على حدى ، حيث تعتمد كل من الولاية و البلدية على تحديد الحاجيات الضرورية للمواطنين، مع تحديد و حصر الإمكانيات المادية و البشرية التي يمكن الإعتماد عليها ، إلى جانب تحديد الغايات التي تصبوا السياسة المحلية التنموية إلى تحقيقها في كل قطاع ثم المشاركة في تقييم المشاريع ،و إبداء الآراء والإقتراحات حول إيجابياتها و سلبياتها ، وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

#### إشكالية الدراسة:

هل يمكن ان يساهم التخطيط المحلي في بناء البرامج التنموية باعتباره آلية هامة للدفع بحركة التنمية على المستوى المحلي ؟.

وتحت هاته الإشكالية تم طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي عناصر و مقومات تجسيد التنمية ؟
- ماهي الإجراءات لتسيير التخطيط المحلي و كيف تتم مراقبته؟
- ماهي أهم التحديات التي تواجه تجسيد المخططات التنموية على المستوى المحلي وكيف هي افاقها ؟
- ماهي إمكانيات ولاية المسيلة وما مدى استفادتها من المخططات المحلية ؟

**فرضيات الدراسة:** حتى تتم معالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات المنبثقة عنها بشكل علمي سليم ومنهج تم الإستناد إلى مجموعة فرضيات هي:

- عملية التخطيط ليست عملية سهلة، وإنما هي عملية معقدة تتطلب المشاركة بتظافر جهود جميع الجهات من إدارات مركزية، جماعات محلية و حتى المواطنين.
- التخطيط ليس فقط مسألة توفير أغلفة مالية معتبرة، بقدر ما هو عملية تتطلب فعالية ومردودية عاليتين ، من أجل تجسيد البرامج التنموية.
- التجسيد الفعال للبرامج التنموية و الإستغلال العقلاني للموارد و الإمكانيات ، يمكن للمحليات - ولاية المسيلة - أن تعرف قفزة نوعية وأن تغير من إشكالات و واقعها التنموي.

#### حدود الدراسة :

إن موضوع التخطيط المحلي للتنمية في الجزائر يوضح لنا الحدود المكانية للدراسة، وهي الجزائر والتي تم الإستعانة فيها بدراسة حالة المتمثلة في ولاية المسيلة، ولقد ركزت الحدود الزمانية للدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2010-2014، كون هذه الفترة تزامنت مع تطبيق المخطط التنموي الخماسي، الذي عرفته ولايات الوطن، إلا أن ذلك ليس حصرا للمجال الزماني للدراسة حيث يمكن العودة إلى بعض الفترات الزمنية السابقة، وإستكشاف بعض مضامين المخططات التنموية المخصصة لها.

**الإطار المنهجي للدراسة:** لا يمكن إعداد البحوث وإتمام إنجازها من دون إطار منهجي ضابط ومنظم للعملية البحثية، لذا فإن هاته الدراسة إشتمل إطارها المنهجي على ما يلي:

- **المنهج التحليلي:** يعد من المناهج المناسبة لهذه المواضيع، كونه لا يهدف فقط إلى وصف الواقع وصفا مرادفا، بل هو يتجاوزه وذلك بغرض الوصول إلى إستنتاجات تساعد على فهم ذلك الواقع المرتبط في هذه الدراسة بعملية التخطيط للتنمية على حقيقته كميًا وكيفيًا.<sup>1</sup>

- **المنهج التاريخي:** وهو يشير إلى الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث، والحقائق الماضية في فحصها، وتحليلها، والتأكد من صحتها، وفي عرضها و تفسيرها وإستخلاص التعميمات، والنتائج العامة منها، والتي لا تفقد فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث و المشاكل الجارية،

1 - عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، **مناهج البحث العلمي و طرق اعداد البحوث** ، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص 139.

وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، و ذلك في إطار التعرف على مختلف التطورات التي شهدتها مسالة التخطيط المحلي للتنمية وأهم المحطات التاريخية في خطط التنمية بالجزائر.<sup>2</sup>

- **منهج دراسة الحالة:** يعتبر الدارسون منهج دراسة الحالة منهجا وصفيا متميزا. يقوم على أساس الإهتمام بدراسة الوحدات الإجتماعية بصفتها الكلية، ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن منهج دراسة الحالة نوع من البحث المتعمق في فردية وحدة إجتماعية، سواء كانت هذه الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة إجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما يهدف إلى جمع البيانات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة، وعلاقتها بالبيئة ثم تحليل نتائجها للوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات.. يقوم هذا المنهج على جمع بيانات ومعلومات كثيرة و شاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر،<sup>3</sup> وبمجال إستخدامه في هذه الدراسة سيكون عبر التعمق في الوحدة المعنية بالدراسة المثلة في ولاية المسيلة والتعمق في مختلف البرامج و الخطط التنموية التي شهدتها.<sup>4</sup>

و من أجل الإحاطة بهذا الموضوع والإلمام به أكثر تم الإعتماد أيضا على:

أ- **أدوات معالجة المعلومة:** من أجل تحليل المعطيات المتحصل عليها في الجانب التطبيقي قمنا بالإعتماد على الإحصاء، بهدف تجميع المعلومات و تصنيفها و معالجتها من أجل تسهيل عملية قراءتها .

ب- **المسح المكتبي:** إستعملنا المراجع بمختلف أنواعها من الكتب، مجلات، قوانين، تقارير، دراسات سابقة، مواقع إلكترونية بها علاقة بالموضوع، الوثائق الرسمية و مختلف البيانات التي تحصلنا عليها من الهيئات التي شملت دراستنا.

**الإطار النظري للدراسة:** تستند هاته الدراسة من الناحية النظرية إلى مجموعة من الإقتربات وهي كالآتي:

- **الإقتراب القانوني المؤسسي:** وقد تم الإعتماد عليه، لأن الدراسة تتعرض لمختلف القواعد والأطر المؤسسية التي تنظم عملية التخطيط في الجزائر، قصد تحليلها وكذا مختلف التشريعات التي تضبط وتنظم مثل هاته العمليات والبرامج التنموية.

- **الإقتراب النظامي:** إعتمدت الدراسة على الإقتراب النسقي لفهم وتوضيح علاقة التخطيط للتنمية بمحيطها، ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي ديفيد أستون في تطوير هذا الإقتراب وإدخاله إلى علم السياسة والذي ينطلق من مفهوم النظام الذي يعني مجموع الأنساق المترابطة عضويا وبنائيا مع بعضها البعض، كل نسق يسعى للحفاظ على ذاته، بواسطة مجموعة من العمليات الديناميكية المختلفة التي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات،

2 - عبد الباسط محمد حسنين، أصول البحث العلمي، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1975، ص 276.

3 - عليان رجي مصطفى، غنيم عثمان محمد، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص 46.

4 - عبد الناصر جندلي، تقنيات و مناهج في العلوم السياسية، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 205.

وستكون هنا البرامج والخطط التنموية هي المخرجات لمطالب وحاجات مختلف الوحدات المحلية التي ستكون المدخلات.<sup>1</sup>

**خطة الدراسة:** تشتمل خطة الدراسة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وهي موزعة كما يلي:

**الفصل الأول: مقارنة مفاهيمية للتخطيط و التنمية .**

إهتممنا في هذا الفصل بتحديد مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع التخطيط المحلي و التنمية المحلية، ثم أسس ومقومات تجسيد التنمية المحلية على أرض الواقع .

**الفصل الثاني: التخطيط المحلي للتنمية بالجزائر ، المضامين ،الأدوات و المكانة.**

حاولنا في هذا الفصل التعرض لمسار و كفاءات تجسيد عملية التخطيط المحلي في البرامج التنموية، من خلال المراحل التي تمر بها عملية التخطيط المحلي للتنمية، مبرزين ذلك من خلال قراءة لمكانة البعد المحلي في البرامج والخطط التنموية .

**الفصل الثالث: التخطيط المحلي و مدى فعالية البرامج التنموية ، دراسة حالة ولاية المسيلة**

ويمثل هذا الفصل الجزء التطبيقي من البحث ،حيث خصصناه لدراسة الإمكانيات التنموية في ولاية المسيلة، وإظهار مدى مساهمة التخطيط المحلي في التنمية المحلية من خلال توضيح التطورات التي مست كل من إعمادات الدفع و رخص البرامج لكل من المخططات البلدية و القطاعية غير مرمكة، ثم نتطرق للتحديات التي تواجه التخطيط المحلي للتنمية و سبل تجاوزها .

وفي الأخير قمنا بإعداد الخاتمة ،و التي تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة الى مجموعة من التوصيات ، وإقتراح حلول .

1 - جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم في علم السياسة، على الرابط التالي:

2014/03/26 تاريخ الزيارة: [http://sites.google.com/site/misraffairs/system\\_analysis](http://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis) :